دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية

أ/ فاطمة الزهراء طاهري
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعـــة بسكـــرة

الملخّص:

تتعدد وسائل تسيير المخاطر الزراعية، غير أن أولى الوسائل المستخدمة بشكل كبير كـــان التأمين، حتى أن تسيير المخاطر في البداية كان يشير مباشرة إلى التأمين، ومبدأ أنظمة التامين هو تفويض عملية تسيير المخاطر للغير، أي لشركة تأمين، هذه الأخيرة تجمع الأقساط من عدد كبير من العملاء، وتعوضهم عن الخسائر في حالة وقوعها. في الجزائر لم يكن هناك اهتمام كبير بتسيير المخاطر الزراعية إلا من خلال التأمين، والذي كان يغطي عدد محدود من المخاطر، غير أن الاهتمام به بدا جليا من خلال تطور العقود المقترحة، ومحاولة الاستفادة من تجارب دول قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال مثل اسبانيا.

Résumé:

Le principe des systèmes d'assurance consiste à déléguer la gestion des risques à un tiers,en l'occurrence à une société d'assurance. Celle-ci met en commun les primes d'un grandnombre de clients et verse des compensations pour les pertes réalisées.Pour être assurable, un risque agricole doit réunir plusieurs conditions de naturetechnique et économique. Si l'une de ces conditions n'est pas remplie, le risque perd soncaractère d'assurabilité.Une contrainte importante au développement des assurances agricoles est le caractèresystémique des risques agricoles. Par opposition aux risques tels que l'incendie ou la grêle,les risques systémiques sont des risques dépendants, c'est-à-dire qu'un grand nombre depersonnes peuvent subir une perte en même temps.En agriculture, les principaux risques de production tels que les tempêtes, les inondationsou les sécheresses mais aussi les risques de prix sont de type systémique.

مقدمة:

المستثمرون عامة والمزارعون بشكل خاص مجبرون على اتخاذ القرارات في محيـط خطـر، لأن الزراعة غالبا ما تتم في محيط مفتوح، ويتم التعامل مع كائنات حية هي الحيوانات والنباتات، فالمزارعون لا يعرفون بشكل أكيد نتائج قراراتهم، إذ أنهم معرضون لمصادر خطر متعددة فهذا الأخير يقترن عادة بتهديد غير متوقع.

توجد العديد من الوسائل لتسيير المخاطر منها ما يكون على مستوى المؤسسة ومنها ما يتم بالتعاون مع المزارع الأخرى غير أن الخطر المتبقي عادة يتم تحويله إلى متعامل آخر يكون عادة عبارة عن شركات التأمين.

التأمين يطبق على المخاطر ذات الخطورة المرتفعة التي يكون من الضروري أن تصقل المؤسسة تكلفتها، والتي تكون لها آثار كبيرة، بشرط أن يكون المؤمن ذو ملاءة والمبالغ المحددة في العقد كافية على المدى الطويل.

أولا-مفهوم تسيير المخاطر الزراعية:

وفقا لمعيار ISO13335 الخطـر هـو النتيجـة المحتملة لتهديد يستغل نقطة ضعف شيء أو مجموعة أشياء[1].

كما أن الخطر عبارة عن تهديد حدث إذا وقع يسبب أضرار، إذن الخطر هو تهديد باحتمال وقوع في نشاط معين[2].

كما يعرفه Schumpeter على أنه مجموعة حوادث تؤدي في حالة وقوعها إلى اضطراب في تحقيق أهداف المؤسسة وتهدد بقاءها واستقلاليتها[3].

من خلال هذه التعاريف نجد بأن الخطر ينتج من إلتقاء تهديد محتمل بعنصر يكون موضوع خطر مسببا نتائج وآثار سلبية بقدر معين (مالية، بشرية، صورة المؤسسة...).

أما تسيير المخاطر فيعرف على أنه منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة، أو تخفض الأثر المالي للخسائر إلى الحد الأدنى[4].

يعرف Jean-Paul Louisot تسيير المخاطر على أنه: عملية مدونة من قرارات متخذة وتطبيق لوسائل تمكن من تقليص أثر الإختلالات الداخلية والخارجية التي تضغط

على كل المنظمات، عملية اتخاذ القرارات تتضمن ثلاث مراحل: تحليل، معالجة، ومراجعة. التنفيذ يكون على أساس أن مسير المخاطر مضطلع بالمكونات الأربعة لأي وظيفة إدارية: تخطيط، تنظيم تحفيز، ومراقبة[5].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج ما يلي:

-تسيير المخاطر ليس خطوة تتخذ من حين لآخر لمواجهة بعض المخاطر، وإنما هو مدخل متكامل ومستمر مرافق لكل نشاطات المؤسسة اليومية.

-تسيير المخاطر يدمج بعد عشوائي للتسيير، فمجموع العوامل التي تحقق نتائج المؤسسة-موارد داخلية أو خارجية- لم تعد ثابتة أو أكيدة، وإنما أصبحت عوامل عشوائية.

إن تسيير المخاطر مفهوم حديث نسبيا، وهو أكثر حداثة في المجال الزراعي منه في المجالات الأخرى، ويعرف تسيير المخاطر الزراعية على أنه تشخيص، تقييم، ومعالجة المخاطر الزراعية والتي تؤثر على الإنتاج، التسويق، التمويل والموارد البشرية والعمليات الزراعية المختلفة.

ثانيا- مصادر الخطر الزراعي:

هناك العديد من التصنيفات للخطر الزراعي فوفقا لـ OECDيمكن التمييز بين المخاطر العامة والتي يتشارك بها القطاع الزراعي مع غيره من القطاعات (مخاطر تغير المؤشرات الاقتصادية الكلية، الحوادث التي تصيب الأفراد،...)، والمخاطر التي المتعلقة بالنشاط الزراعي بشكل خاص: مخاطر الإنتاج (الظروف المناخية، الأمراض والآفات الزراعية، التغيرات التكنولوجية،...)، المخاطر الايكولوجية (التغيرات المناخية،تسيير الموارد الطبيعية مثل المياه،...)، مخاطر السوق (تغيرات أسعار المدخلات والمخرجات، المنتجات الجديدة، ...)، وأخيرا المخاطر المؤسساتية (السياسات الزراعية، المعايير البيئية،...)[6]. كل من Huirne و Hardakerيصنف المخاطر الزراعية إلى مجموعتين: الأولى هي مخاطر الأعمال وتضم كل من مخاطر الإنتاج، السوق، البشرية، المخاطر المؤسساتية، أما المجموعة الثانية فتسمى المخاطر المالية والناتج عن مختلفة أساليب تمويل النشاط الزراعي، فاستخدام الأموال المقترضة يعني أنه يجب تسديد الفوائد على القروض قبل احتساب أرباح الأموال الخاصة وما يتبع ذلك من أثر للرفع المالي[7].

مما سبق يمكن أن نصنف المخاطر الرئيسية إلى ما يلي:

1-مخاطر الإنتاج: المزارع معرضة دائما لمخاطر مناخية وصحية، فقد يكون منتج حبوب ضحية لظروف مناخية سيئة (نقص تساقط الأمطار، درجة حرارة غير مناسبة،...)، أو كوارث طبيعية (عواصف جفاف فيضانات،...)، أو مشاكل صحية كالتي تواجه مربي الحيوانات كالأوبئة مثل الحمـــى القلاعية أو جنون البقر، فتباين المردود يعتبر أمر ملازم للنشاط الزراعي، كما أن عدد الحوادث التي يمكن أن تصيب الإنتاج معتبر، ونتائجها المالية كذلك.

2-مخاطر السعر: مخاطـــر السعر تغيرت عبر السنوات، فرغم أن أسعار المنتجات الأساسية تميزت دائما بالتقلب، إلا أن الأسواق الزراعية تغيرت على عدة مستويات، ذلك أن الدول كانت تلجأ عادة إلى تقليص آثار عدم استقرار المنتجات الزراعية سواء من خلال برامج هادفة لتثبيت السعر أو المـــردود أو النتائج (جـــداء السعر والمردود) فبعض الدول كانت تسير مخزون الحبوب من أجل إبقاء سعرها مستقـــرا، البعض الآخر لجأ إلى دعم السعر، غير أن مثل هذه البرامج تقلصت بشكل متزايد أو ألغيت في إطار تحرير مبادلة المنتجات الزراعية، إن النجاح في السوق يمثل حلقة الربط بين الإنتاج والنجاح المالي للمزرعة. يتعرض المزارع لخطر انخفاض الأسعار لدى بيع منتجاته كما يتعرض لخطر ارتفـــاع الأسعـــار لدى شراء مدخلاته فتشكل السعر الزراعي يكون نتيجة متغيرات كثيرة، ويأخذ في عين الاعتبار عوامل وطنية ودولية، ولكون المرحلة الإنتاجية عادة طويلة، فإن سعر البيع الذي قد يتحصل عليه المزارع قد يختلف كليا عما كان ينتظره لدى بداية الإنتاج.

3-مخاطر مؤسساتية: المخاطر المؤسساتية قد تنتج عن السياسات أو القوانين التي تخص الزراعة، هذا النوع من المخاطر قد يترجم من خلال قيود إنتاجية، صحية أو بيئية، والتي لا يمكن للمزارع أن يتوقع حدوثها مسبقا (تقييد استعمال المبيدات).

نظرا لتزايدها المستمر أصبحت المخاطر المؤسساتية تشكل انشغال أساسي للمزارعين فالتعديلات المتعددة للسياسات، وتطور المعايير البيئية والصحية في السنوات الأخيرة قد تؤدي إلى تغير كبير في المداخيل الزراعية. فمثلا فرض معايير بيئية جديدة يقلص من عدد التقنيات الإنتاجية المستعملة، وتفرض اللجوء إلى استثمارات قد تكون

تكلفتها معتبرة، كما أن مخالفة هذه المعايير قد تؤدي إلى غرامات كبيرة، تؤثر مباشرة على دخل المزارع.

4-مخاطـــر بشريـــة: وتتمثل في مرض أو إصابة أو وفاة المستثمر الزراعي أو موظفيه، فالمرض الطويل لأحد الأفراد المهمين في المزرعة قد يؤدي إلى خسائر هامة في الإنتاج أو زيادة كبيرة في التكاليف.

في أوربا، بعد الصيد الصناعي، البناء والقطاع الصحي، القطاع الزراعي يتعرض سنويا لعدد كبير من الحوادث، أخذا بعين الاعتبار أن عدد كبير من الحوادث لا يتم الإبلاغ عنها من قبل المزارعين، مما يجعل الحوادث أكثر بكثير مما يتم ذكره في الإحصائيات الزراعية.

حسب هذه الأخيرة، الحيوانات، الآلات وخاصة السقوط من مرتفع، أوالإنزلاق، أو سقوط الأشياء تشكل الأسباب الأساسية للحوادث، التي قد تكون لها آثار مالية كبيرة على المزرعة (مصاريف العلاج، التأمين، تعويض اليد العاملة والآلات،...).

كذلك الإهمال من قبل المزارع أو العمال في معالجة الحيوانات أو استعمال الآلات مثلا قد يؤدي إلى خسائر كبيرة، كما قد يؤدي الإهمـــال إلى ســـرقة أو احتراق التجهيزات، المباني المحاصيل، أو الأدوات الزراعية[8].

ليست كـــل المخاطر الزراعيـــة قابلـــة للتأمين فهناك مجموعة من الشروط والمبادئ تحدد قابليتها للتأمين.

ثالثا-الشروط الأساسية للتأمين الزراعي:

مبدأ أنظمة التامين هو تفويض عملية تسيير المخاطر للغير، أي لشركة تأمين، هذه الأخيرة تجمع الأقساط من عدد كبير من العملاء، وتعوضهم عن الخسائر في حالة وقوعها.

التأمين الزراعي يمكن حاليا في بلجيكا من تغطية المخاطر البشرية مثل التأمين على الحياة، المسؤولية المدنية، حوادث العمل والحرائق، وبعض مخاطر الإنتاج وخاصة البرد[9].

في عدد من دول الاتحاد الأوربي توجد أنواع أخرى مـــن التأميـــن فـــي القطـــاع الزراعي، فالتأمين على المحصول(المردود) يغطي الحوادث الطبيعية التي لم

يعرف لا تكرارها ولا خطورتها، وتعمد إلى التعويض عن خسائر المحصول الناجمة عن عوامل طبيعية جوية أو وبائية. أما تأمين الدخل فيعمد إلى حماية المزارع من تراجع الإيرادات، سواء كانت ناجمة عن كارثة طبيعية أو اقتصادية، هذه الحماية توفر إذن ضمان للمردود والسعر معا.

امتداد تغطية التأمين لتشمل إجمالي مخاطر الإنتاج تحد من تأثير هذه الأخيرة على الدخل، مثل هذا التأمين تم تطويره سابقا وهو مستعمل بشكل واسع في دول جنوب الإتحاد الأوربي (أسبانيا إيطاليا، اليونان)، وأيضا في الولايات المتحدة وكندا[10].

بالنسبة لأغلب الدول، دعم برامج التأمين يهدف إلى تجنب التعويض المباشر في حالة وقوع الكوارث الزراعية الكبرى والتي تكون تكلفتها جد كبيرة، كما تمكن من الحفاظ على الزراعة في المناطق المختلفة وكذا في حالة كون الإنتاج غير مستقر، في دول جنوب أوربا أصبحت أنظمة التأمين الزراعي أكثر تطورا بسبب عدم استقرار الإنتاج الناتج أساسا عن تذبذب سقوط الأمطار.

بالنسبة لكل هذه الدول تتدخل الحكومات لدعم أقساط التأمين، عادة بنسبة أكبر من 50 %، كما توفر شكل من أشكال إعادة التأمين، فنظام التأمين الزراعي تقريبا عمومي كليا في اليونان وناشئ عن شراكة عمومية خاصة في أسبانيا والبرتغال و الولايات المتحدة الأمريكية، وخاص في إيطاليا وفرنسا والشيك وألمانيا[11].

في الزراعة مستوى الإنتاج يرتبط بالكوارث المناخية، ولكن أيضا بالتسيير الزراعي. كما أنه يصعب على المؤمن معرفة مصدر تباين الدخل بتكلفة معقولة، بالنسبة لهذا الأخير عدم تماثل المعلومات مقارنة بالتي يحوزها المؤمن (assuré) قد يؤدي إلى خطر الكارثة المعنوية وخطر التحديد العكسي[12].

1-الكارثة المعنوية Aléa moral:

نقصد بالكارثة المعنوية تغير سلوك المؤمن (assuré) بعد أن يتعاقد على التأمين، أي أنه يتعمد عدم القيام بإجراءات تقلل من نتائج المخاطر كان سيقوم بها لو أنه لم يتعاقد على التأمين، على سبيل المثال المؤمن المغطى ضد الخسائر التي تتسبب بها الحشرات قد يقلل كمية المبيد المستعملة مقارنة بالتي كان سيستعملها لو لم يكن قد إكتتب

على التأمين، هذا التغير يؤدي إلى زيادة حجم وإحتمال وقوع الحوادث. من أجل الحد من المخاطر المعنوية طور المؤمن (assureur) سلسلة من الإجراءات الخاصة[13]:

-خلو من التأمين Franchise: يمثل قسم من الخسائر والأضرار لا يكفلـــه المؤمن (assureur)، وبذلك يتحمل المؤمن جزأ من نتائج الخطر بنفسه، على سبيل المثال خلو من التأمين بـــ 20 % يعني أن المؤمن لا يغطي إلا 80 % كحد أقصى. هناك نوع آخر من خلو التأمين ويتخذ عتبة ينطلق منها كبداية للتعويض، فمثلا خلو من التأمين بـــ 20 % يعني أن المؤمن لا يقدم التعويض إلا إذا تراجع المردود إلى أقل من 80 % من المردود المتوقع[14].

-تقليص الأقساط إذا لم يتعرض المؤمن لحوادث خلال فترة محددة (bonus-malus)، أي بعد مرور فترة معينة دون أن يطالب بتعويض.

-المراقبة للتأكد من كون المؤمن يتخذ الإجراءات المناسبة للوقاية من الخطر.

2-التحديد العكسيSélection adverse:

التحديد العكسي يشير إلى أنه كلما كان الأفراد معرضين للخطر كلما كان لديهم ميل للتأمين. والمؤمـــن(assureur) الذي يرتكز علـــى معطيات متوسطـــة لتقييم الخطر، يمكن أن يتعرض لخسائر كبيرة نتيجة تقدير الأقساط بأقل مما يجب، حل هذا المشكل يكون من خلال الزيادة القصوى لعدد الأشخاص المتعاقدين على التأمين[15]، أو من خلال إعداد عقود تأمين شخصية (sur mesure) تتناسب مع حالة كل مزارع وبالتالي تتحدد الأقساط وفقا لمستوى الخطر الذي يخصه[16].

3-الصفة النظامية (إرتباط المخاطر):

من بين العقبات الأساسية أمام تطور التأمين الزراعي هو الصفة النظامية التي تميز هذا الأخير، على عكس المخاطر مثل الحريق أو البرد، فإن المخاطر النظامية هي مخاطر مرتبطة، وهذا يعني أن عدد كبير من الأفراد قد يتعرض لنفس الخطـــر في نفس الوقت.

تؤثر الميزة النظامية لكون عـــدد كبير من الأفـــراد يتقـــدم لطلـــب التعويض في نفس الوقت، وكنتيجة لذلك فإن الأقساط المحصلة كأموال مشتركة لا تكفي لتغطية الخسائر المحققة. ولذلك على المؤمن هو بدوره اللجوء إلى إعادة التأمين ليحمي نفسه هو

الآخر ضد المخاطر ذات النتائج الضخمة، غير أن تكلفة هذه الأخيرة عادة ما تكون كبيرة، كما يمكنه أن يزيد من المساحة الجغرافية المغطاة، فعلى سبيل المثال إذا كان هناك إحتمال تعرض منطقة لوباء فإنه هنـــاك احتمـــال أقل بأن تتعرض كل المناطق لهذا الوباء، هذه الفكرة لا تصلح إلا بالنسبة للتأمين على المردود، فإذا كان هناك خطر السعر فإنه يمس كل المناطق الجغرافية[17].

في الزراعة، المخاطر الأساسية للإنتاج مثل العواصف، الفيضانات أو الجفاف، ولكن أيضا مخاطر السعر هي من النوع النظامي.

تطوير نظام تأمين وخاصة بالنسبة للمزرعة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار وبشكل ضروري الكارثة المعنوية، التحديد العكسي والصفة النظامية للمخاطر. باستثناء تغطية مخاطر البرد والتي بالنسبة لها يتم التحكم بهذه الشروط، فإن المؤمنين الخواص لا يلتزمون بتغطية مخاطـــــر الإنتاج الزراعي دون الإستفـــــادة من دعم لتغطيـــة جزء من تكاليفهم.

رابعا-أنواع التأمين الزراعي: تتعدد أنواع التأمين في الزراعة وتتمثل في:

- تأمين النـــــــاتج: ويتوفر في العادة للمحاصيـــــل النباتية والمنتجات الحيوانية، ويواجه هذا التأمين مشكلة في قياس الناتج، حيث قد يكون الناتج في دورات شديدة السرعة مثل إنتاج الحليب، أو ببطء شديد مثل تربية ماشية اللحم، ولأنه لا يوجد وقت محدد للحصاد في الإنتاج الحيواني، مما يجعل التأمين فيها أكثر صعوبة، وتأمين الناتج عادة ما يتسم بالاسم مثل تأمين القمح ضد الصقيع، ويمن أن يكون التأمين على أساس الناتج المساحي(كمية الإنتاج) أو على أساس قيمة الإنتاج، ويرتبط التأمين على الناتج بمشكلة توجيه الموارد الإنتاجية أو تخصيصها للمنتجات التي يمكن التأمين عليها[18].

-تأمين الأسعار: هذا النوع من التأمين يحتاج إلى توافر البيانات الحقيقية عن أسعار المنتجات، ولتجنب مشكلة التحديد العكسي يجب أن يتم تقدير الأسعار على أساس السوق الحالية أو الأسعار المستقبلية، وعموما تحديد إمكانية التأمين على الأسعار ترتبط بمدى وجود عقود الأسواق المستقبلية، وأيضا بمدى توافر القدرة على التأمين، فعدم وجود الأسواق المستقبلية ووجود قدرة كافية على إعادة التأمين يساعد على وجود التأمين على الأسعار كأحد المنتجات في سوق التأمين[19].

-تأمين الدخل: يمكن أن يكون هذا النوع من التأمين أكثر جاذبية للمزارعين من الأشكال التأمينية الأخرى، حيث أنه يتعامل مع الخسائر التي تؤثر على دخل المزارع بشكل مباشر، إلا أن هذا النوع يواجه مشكلة التحديد العكسي حيث أن الخسائر المحتملة لا تحدث نتيجة حوادث محددة بل تعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة المزارع لأعماله، بالإضافة إلى أن المزارع يمكنه أن يعظم من عوامل تؤثر على دخله (تأمينات العاملين، استثمارات وتجديدات) هذا يجعل شركة التأمين لا تستطيع حساب احتمال توزع العائد المتدني وبالتالي لا يتسنى لها تحديد قيمة أقساط مناسبة[20].

-تأمين العائد: وهو خليط من تأمين الناتج وتأمين الأسعار، وهذا النوع يتميز بكونه أرخص من النوعين السابقين كل على حده، حيث عادة ما تنخفض مخاطر العائد المتدني فقد يعوض الناتج المنخفض بالأسعار المرتفعة والعكس صحيح[21].

خامسا-التأمين الزراعي في الجزائر:

يعد التأمين من أهم وسائل تسيير المخاطر في الجزائر، فهو يشكل وسيلة مالية لأن التعويضات تجعل دخل المزارع أكثر استقرارا، فالمزارع الذي يتعرض لخسارة يتلقى تعويضا يمكنه من معاودة نشاطه، كما أنها تشكل ضمانا للحصول على القروض فهي تزيد من ملاءة المزارع، غير أنه لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من سوق التأمين ككل قدرت بـ 1.30% من سوق التأمين في سنة 2006، وأكبر نسبة للتأمين الزراعي سجلت في الفترة 2000-2002 بسبب العدد الكبير من البرامج المدعمة من طرف البرنامج الوطني للدعم الفلاحي والتطوير الريفي والممول من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMACaisse Nationale des Mutualites Agricoles وبنك التنمية الريفية BADR حيث كان التأمين شرط للاستفادة من التمويل المقدم من الجهتين، حيث بلغ التأمين الزراعي 5 % من سوق التأمين الكلي في سنة 2000، و7.09% في 2001. في السنوات الأخيرة ظهر متعاملان آخران في هذه السوق هما الشركة الوطنية للتأمين SAA والجزائرية للتأمين 2a. الجدول الموالي يوضح نسبة رقم أعمال التأمين الزراعي إلى إجمالي رقم أعمال قطاع التأمين:

رقم أعمال قطاع التأمين وحصة التأمين الزراعي به.2000-2008 الوحدة: مليار دج

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رقم أعمال قطاع التأمين (1)	26.35	31.91	36.91	41.75	46.54	53.63	67.66
رقم أعمال التأمين الزراعي (2)	1.220	1.039	0.993	0.780	0.604	0.544	0.759
النسبة %(1)/(2)	4.63	3.26	2.69	1.87	1.30	1.01	1.12

المصدر: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي 2010.

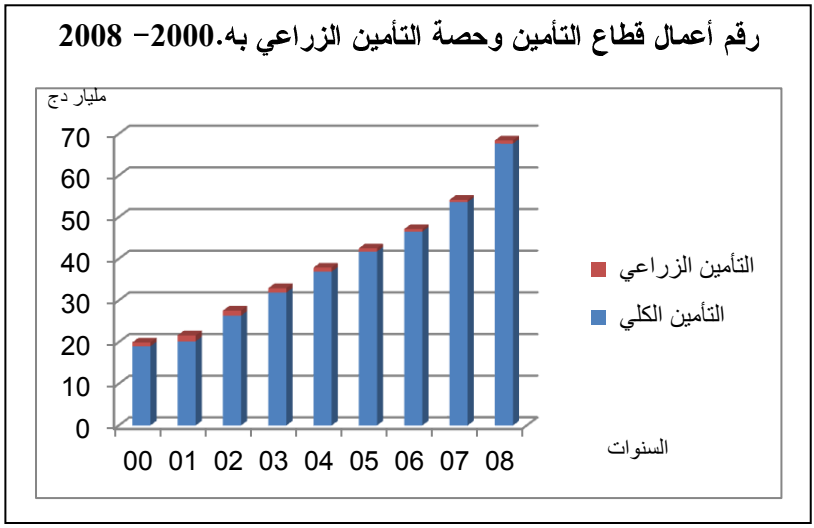

عرف قطاع التأمين ككل تطورا مطردا خلال الفترة 2000-2008 حيث حقق ارتفاعا يقدر بـــ 256.48 % غير أن التأمين الزراعي يبقى ضعيف مقارنة بالقطاعات الأخرى، وقد عرف تطور في 2000 و 2001 نتيجة كونه شرط للحصول على التمويل في إطار PNDA لكنه عاد ليتراجع خلال السنوات اللاحقة ليبلغ سنة 2007. 544 مليون دج وهو أدنى مستوى عرفه التأمين الزراعي خلال الفترة 2000-2008.

حقق قطاع التأمينات الزراعية مبلغ 759 مليون دينار سنة 2008 مسجلا بذلك نسبة نمو تقدر بـــ44. 39 % مقارنة مع النشاط المالي لسنة 2007.

إن تحقيق هذه النسبة من النمو تعود إلي الزيادة الهامة لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الذي سجّل هو لوحده حافظة مالية بلغت 526 مليون دينار ممثلة بذلك حصة تقارب حوالـــي 70 % من السوق.

جزء من هذا النمو للحافظة المالية يعود، من جهة، إلى العدد الكبير للعقود التأمينية المكتتبة من قبل المزارعين (مزارعي الحبوب)، في إطار الإجراء الجديد الذي وضعته السلطات العمومية المتمثل في القرض الرفيق قصد تدعيم تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي بتحفيز إنتاج الحبوب، ومن جهة أخرى بالعدد المتزايد للعقود التأمينية المكتتبة من قبل المتعاملين(أصحاب المخازن) المرتبطة بالإجراء المسمى SYRPALAC الموجه لضبط سوق البطاطا.

معدل الاختراق:

في سنـــة 2006 ومـــن بيـــن 1.03 مليون مزرعـــة تم إحصاؤهـــا فـــي الإحصـــــاء الزراعـــي العـــام سنة 2001، فقط 35216 مزرعة اكتتبت عقد تأمين، أي أن معـــدل الاختـــراق يقدر بـــ 3.4 % وهو معدل ضعيف جدا خاصة إذا قارناه بالمعدل المحقق في بعض الدول مثـــل اسبانيا والذي يقدر بـــ 50 %.[22]

عقود التأمين المقترحة لتغطية المخاطر الزراعية:

المخاطر الزراعية المغطاة في سوق التأمين في الجزائر هي خاصة المخاطر المناخية (البرد، الجليد، الفيضانات،...) والمخاطر الصحية (موت القطعان إثر مرض معين، أو أوامر الذبح الوقائي،...) بالإضافة إلى المخاطر المغطاة تقليديا مثل تأمين المباني والتجهيزات ضد الحرائق والسرقة.

التأمين ضد المخاطر المناخية: المخاطر الأساسية المغطاة هي[23]:

البرد: يغطي عقد التأمين خسائر الكمية الناتجة عن وقوع البرد على المحصول (فواكه مثلا) أو على النبات (حبوب، خضر، علف، أشجار مثمرة، نخيل، كروم، ...) أو على البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحصول).

العواصف: يغطي عقد التأمين خسائر الكمية التي تسببها الرياح القوية والتي تؤدي إلى إتلاف جزئي أو كلي للنباتات، وكذا الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، المحاصيل الصناعية، والبيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحصول)، كذا المشاتل.

كما يغطي هذا العقد أيضا الأضرار الناجمة اصطدام جسم معين تحمله الرياح بالمباني الزراعية والتي تضم تجهيزات الاستغلال، المخزون والسلع، وشبكة السقي، سرعة الرياح يجب أن تتجاوز 120 كلم/سا.

الفيضانات: يغطي عقد التأمين خسائر الكمية الناجمة عن تضرر النباتات، الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البطاطا، البيوت البلاستيكية، وكذا المشاتل، نتيجة اجتياح المياه الطوفانية لها، أو التسرب في القنوات التحت أرضية، أو قنوات صرف المياه.

الجليد: يغطي عقد التأمين خسائر الكمية الناجمة عن تغير كثافة عامل طبيعي يسببه سقوط الجليد على أجزاء النباتات(البطاطا، البقوليات...) والأشجار المثمرة، والمشاتل.

الثلج: يغطي عقد التأمين خسائر الكمية الناجمة عن انهيار أسقف البيوت البلاستيكية نتيجة تراكم الثلج عليها، مما يؤدي إلى تضرر المحاصيل.

السيروكو: يغطي عقد التأمين خسائر الكمية الناتجة عن هبوب الرياح الساخنة والجافة والتي تصيب أجزاء النباتات فوق الأرض، والأشجار المثمرة.

الأمطار: يغطي عقد التأمين خسائر الكمية الناتجة عن سقوط أمطار على التمور الناضجة وبالتالي الإضرار بها.

الشمس: يغطي عقد التأمين خسائر الكمية الناتجة عن التأثير السلبي لأشعة الشمس على أوراق الأشجار المثمرة والكروم مما يؤدي إلى احتراقها.

هذه العقود التأمينية متوفرة فقط بالنسبة للإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني غير مغطى ضدها إلا في حالة وجود القطعان داخل المبـــــــاني، وتعرضت هذه الأخيرة لهذه المخاطر.

التأمين ضد المخاطر الصحية: وتتعلق بعقود تأمين تغطي الإنتاج الحيواني مع استعمال الخلو من التأمين لمواجهة ظاهرتي التحديد العكسي والكارثة المعنوية، وبسببهما يبقى الإنتاج النباتي غير مغطى رغم الحاجة الماسة إليه خاصة بالنسبة للعفن الذي يصيب البطاطا le Mildiou sur pomme de terre، الصدأ الأصفر بالنسبة للحبوب Rouille jaune sur céréales، بوفروة بالنسبة للتمور، وذبابة فاكهة البحر المتوسط بالنسبة للحمضيات Cératite sur les agrumes، وهذا نظرا لصعوبة تجنب الكارثة المعنوية في الميدان[24].

الخاتمة:

يعتبر التأمين الزراعي أهم وسائل تسيير المخاطر المستعملة في الجزائر، غير أنه لا يغطي إلا جزء صغير جدا من المخاطر القابلة للتأمين، فأكبر المتعاملين في القطاع وهو الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA والذي يسيطر على حوالي 70 % من السوق لم يمثل التأمين الزراعي في رقم أعماله سوى 17 % سنة 2009[25]، كما أن نسبة رقم الأعمال الناتج عن التأمين الزراعي إلى رقم الأعمال الناتج عن التأمين في كل الفروع قدرت بـــ 1.12 % فقط سنة 2008، من جهة أخرى معدل الاختراق (عدد المزارع التي اكتتبت عقد تأمين إلى العدد الإجمالي) يبقى جد ضعيف مقارنة بذلك المحقق في الكثير من الدول حتى النامية منها، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى عدم تناسب العقود المتوفرة مع احتياجات المزارعين، وكذا عدم ثقتهم بالجهة المؤمنة، واعتقادهم بأن التأمين مجرد مصاريف إضافية.

كمـــا أن الصفـــة النظاميـــة التي تتميز بها أغلب المخاطر الزراعية، تحد من دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية، وتجعل من تدخل الدولة لدعم الأقساط وإعادة تأمين شركات التأمين أمرا ضروريا لتطورها.

الهوامش:

[1]- Catherine Véret et Richard Mekouar, **Fonction riskmanager**, DUNOD, Paris, 2005, P.15.
[2]-Robert Le Duff, **Encyclopédie de la gestion et du management**, Edition DALLOZ, 1999; P.1110.
[3]-Adrien Bénard et Anne-Lise Fontan, **La gestion des risques dans l'entreprise**, Edition Eyrolles, Paris, 1994, P.16.
[4]–طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص.51.
[5]Sophie Gaultier-Gaillard et Jean-Paul Louisot, **Diagnostic des risques**, AFNOR, Saint-Denis-La Plaine Cedex, 2004, P.30.
[6]-MANAGING RISK IN AGRICULTURE: A HOLISTIC APPROACH; OCDE, 2009, P.19.
[7]-IBIDEM.
[8]-Joy Harwood et ALL**, Managing Risk in Farming**, Economic Research Service, The U.S. Department of Agriculture USDA, 1999, P.7.
[9]-Olivier Harmignie et ALL, **Gestion des risques Perspectives pour l'agriculture Wallonne**, Etude de l'Université catholique de Louvain, 2004, P.45.
[10]-IBIDEM.
[11]-IBIDEM.
[12]-Roger C, **Les assurances agricoles: vers un nouvel instrument de politique agricole et de garantie de revenu ?**, Inra sciences sociales, 2001/02, P.6.
[13]-Olivier Harmignie et ALL, **Analyse d'outils de gestion des risques agricoles en Région wallonne**, Etude de l'Université catholique de Louvain, 2005. P.60.
[14]-IBIDEM, P.59.
[15]-Michael J. Roberts, Craig Osteen et Meredith Soule, **Risk Government Programs and the Environment**, Report from United States Department of Agriculture, USA, 2004, P.14.
[16]-Olivier Harmignie et ALL, **Analyse d'outils de gestion des risques agricoles en Région wallonne**, Etude de l'Université catholique de Louvain, 2005, P.62.
[17]-IBIDEM, P.61.
[18]–سمير عبد الحميد عريقات، **التكافل وإدارة المخاطر الزراعية في مصر**، سلسلة مذكرات خارجية، معهد التخطيط القومي، مصر، 2004، ص.12.
[19]-نفس المرجع.
[20]Maria Bielza Diaz-Caneja et ALL, **Risk Management and Agricultural InsuranceSchemes in Europe**, Luxembourg, Office for official publications of the EuropeanCommunities, 2008, P.23
[21]-IBIDEM.
[22]-Abderrahmane Bourad,**Offre nationale en matière d'assurance agricole**, Séminaire sur les Risques Agricoles –Assurance et Réassurance,Alger,2007.
[23]-IBIDEM.
[24]-IBIDEM.
[25]-Caisse Nationale de Mutualité Agricole, Direction technique des assurances, 2010.